على هامش الصراحة

شبابيك أربيل !

إحسان شمران الياسري

لم أذهب إلى أربيل انطلاقاً من بغداد بالسيارة إلا في هذا الشهر، وقد استغرق الوصول إليها نحو (ست) ساعات، مضى ثلثاها في المسافة بين بغداد وكركوك وسُدسها في نقطة الدخول إلى المدينة التي تمنح الناس (سمات) الدخول.. فيما استغرق السير بين كركوك و أربيل نحو ساعة ونيّف.

ولا أريدُ الحديث عن أربيل في هذه الأسطر، لأني سأفعل هذا في محاولة ثانية، بيد أني سأكتب عن نقطة التفتيش (السيطرة) التي تستقبل الوافدين إلى المدينة بإجراءات بدت للوهلة الأولى مؤلمة وتبعث على الغرابة، فأنت تدخل مدينة عراقية بسمة دخول بكامل المواصفات!!و عليك أن تتنقل بين (شبابيك) النقطة التي تمنحك بالنتيجة ورقة موقعة مؤشر عليها عدد الأيام التي يُسمح لكَ فيها بالإقامة في الإقليم.

كان هناك المئات من الراغبين بالدخول إلى المدينة والمصطفين بطوابير طويلة أمام عدد من الشبابيك. غير إن إحساسي بالغربة والاعتراض على هذا الإجراء أخذ يتبدد رويداً رويدا وأنا أقنعُ نفسي بأن البديل الآخر لمثل هذا الإجراء، هو أن تكون فوضى الدخول إلى الإقليم، أو المرور من خلاله، مجرد نُزهة لكل عابث قد يحلو له العمل كما يشاء، مثلما فعل أقرانه في مدن عراقية أخرى دفعت ثمناً لاسترخاء المسؤولين عن أمننا وسلامتنا.

وتبددت غربتي واعتراضاتي، ثم تلاشت عندما دخلتُ عالماً فسيحاً من الجمال والبناء اسمه (أربيل).. كانت مقارنتي ممكنة، بل عصيّة في بعض الأحيان، مع مدن جميلة وفخمة مثل اسطنبول وعمان ودبي وأبو ظبي.. وكانت تلك المدينة المتمددة حد العجب، تتغلب بالجمال والتنظيم على مدينة عريقة كـ (بيروت)، وتسبق بكثير الأحياء الراقية لمدينة عجيبة مثل القاهرة.

كانت سمة الدخول في جيوبنا هوية المدينة التي تراضت مع الخيار الصعب من أجل أمنها، ولحماية الوافدين إليها من كل بقاع الأرض.. ومرة أخرى فكرت بحال المدينة الآمنة لو إننا دخلناها لمجرد إلقاء التحية على جنود (السيطرة)، وكم من مارق وقاتل يمكنه فعل ذلك يومياً مع عشرات المداخل والمخارج ونقاط التفتيش.

وارتضيت أن تبقى سمة الدخول لـ (أربيل)، ومثلها لمدن أخرى، حتى يأتي زمن نتطامن فيه مع الأمن، وتتركنا أيدي الشر.

الداخليـة والدفـاع.. وهواجسـ عـدم الثقـة

عاد الحديث مجدداً عن الوزارات الأمنية، الدفاع والداخلية،والعودة هذه المرة جاءت برؤى مختلفة عما اتفق عليه الجميع من ضرورة أن تكون الداخلية والدفاع بعيدة عن الكتل السياسية ولكن يبدو بأن البعض يريدها قسمة جديدة، فتم طرح أسماء لم تطرح من قبل لشغل المناصب في هاتين الوزارتين.

حسين علي الحمداني

ورغم إن التصريحات السابقة كانت تؤكد من كل الأطراف على إسناد هاتين الوزارتين إلى مستقلين غير مرتبطين بأحزاب ضمن الحكومة، وهذا يمثل حالة عدم الثقة التي ما زالت تحكم العلاقات بين شركاء العملية السياسية في البلد، وربما كان عدم الثقة هذا موجودا في الحكومة السابقة بحكم الظروف التي كانت سائدة آنذاك،إلا أننا نجد أن محاولة البعض من القوى السياسية إسناد الدفاع والداخلية إلى أشخاص خارج الأحزاب نابعة من مخاوفهم من استخدام الجيش والأجهزة الأمنية لأغراض أخرى غير واجباتها الوطنية، دون أن يفكروا في تداعيات هذا على مجمل الوضع الأمني في البلد في الظروف الراهنة.

ويعرف الجميع أن رئيس الوزراء بموجب الدستور العراقي هو القائد العام للقوات المسلحة ويتحمل مسؤولية المحافظة على أمن الوطن والمواطن. وبالتالي فمن صميم واجباته الأساسية في تشكيل الحكومة هو أن يختار من يجدهم أهلا لشغل منصبي وزير الداخلية ووزير الدفاع. لا، بل من الضروري أن يختارهما ليكون هو وهما المسؤولين عن حفظ الأمن واستتبابه من جهة،ومن جهة ثانية كي لا يتقاطعوا في وجهات النظر كما حصل في فترات كثيرة في السنوات الماضية وتركوا آثارا سلبية كبيرة على الشارع العراقي وقد تبقى هذه التقاطعات موجودة الآن في ظل الأسماء المرشحة لشغل المناصب والمعروفة للمتابع للشأن العراقي بمدى تقاطع وجهات نظرها مع الطرف الآخر.

ولو أمعنا النظر في هذين المنصبين الخطيرين في الكثير من دول العالم ومنها عالمنا العربي نجد أن وزيري الدفاع والداخلية هما الأكثر قربا من رئيس السلطة التنفيذية، سواء كان رئيس وزراء أو رئيس جمهورية أو ملكا أو أميرا. هذا في البلدان المستقرة، فكيف ببلد مثل العراق ما زال في طور البناء والتكامل وهاجس شعبه الوحيد هو استتباب الأمن واستكمال جاهزية القوات العراقية سواء الجيش أو الشرطة؟ مع وجود تحديات كبيرة من جهة ومن جهة ثانية بأن العراق محاط بدول تختلف رؤيتها للعراق وتختلف رؤية الكتل السياسية لهذه الدول وعلاقتها بها، ونادراً ما نجد سياسيا عراقيا يحتفظ بعلاقات جيدة مع دول الجوار كافة ، بل إن السياسيين في العراق منقسمون إزاء المخاطر التي تهدد البلد،فالبعض يرى بأن ميناء مبارك لا يمثل خطراً على العرق على سبيل المثال ، فيما يرى البعض الآخر عكس هذا،وبالتالي فإن وجود هذه التحديات والمخاطر مع وجود الانقسامات بين شركاء العملية السياسية من شأنه أن يزعزع أمن البلد أكثر من استقراره،ويقلل من فرص بناء القوات المسلحة العراقية،التي تتطلب أن يكون وزيرا الداخلية والدفاع من الذين يحتفظون بعلاقات طيبة مع الكتل السياسية أولاً ولهم حنكة سياسية مع دول الجوار العراقي التي لها شأن كبير في استقرار العراق .

والمواطن العراقي يعي هذا جيدا ويسأل دائما: لماذا لا يكون وزيرا الدفاع والداخلية من الرجال المتمرسين الذين خبروا مواجهة الأعداء ولديهم الإمكانات التي تؤهلهم لشغل هذين المنصبين، خصوصا أن الكثير منهم أصبح مؤهلا بحكم التجربة والخبرة المتراكمة في السنوات السبع الماضية لأن يشغل هذا المنصب.

ونحن هنا لا نريد أن نطرح أسماء بعينها بقدر ما نريد أن نؤكد حقيقة مهمة يتداولها المواطن العراقي تتمثل في سؤال: لماذا يريد البعض أن يجعل وزارتي الدفاع والداخلية بهذه الصورة التي هي عليها الآن؟ هل ثمة تخوف ما زال يساور البعض أم أنه محاولة لإبقاء الوضع كما هو عليه الآن، خصوصا أن البرلمان السابق رفض حتى تخصيص رواتب لبعض الأجهزة المهمة في القوات المسلحة، التي مارست دورها القتالي بشرف في مقارعتها الإرهاب والتصدي له.

لهذا على جميع القوى الوطنية التي تطمح لاستتباب الأمن في البلاد أن تراجع حساباتها السابقة وتضع نصب أعينها مهمة بناء القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية بعيدا عن التحسس الذي يساور البعض ،لأن هذه الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة هي ليست ملكا لأحد بقدر ما هي ملك الشعب العراقي الذي يطمح إلى أن تتطور قواته وتتنامى قدراتها وتكون حامية للديمقراطية في البلد وراعية لها.

مصطفى نبيل

حسين عبد الرازق

سبعة أيام مضت على الرحيل المفاجئ لصديق العمر «مصطفى نبيل» ومازلت عاجزا عن تصديق أن هذا الإنسان الجميل العاشق للناس وللحياة النهم للمعرفة وللثقافة قد تركنا إلى الأبد، لا أستطيع أن أتحدث عن مصطفى بلغة الغياب، فهو حي بالنسبة لي في كل تفاصيل حياتي، أكثر من خمسين عاما ونحن أكثر من أصدقاء وأخوة، كنا نختلف في أشياء كثيرة.. من السياسة إلى الهوايات، فأنا متابع ومشاهد دائم لمباريات كرة القدم، بينما هو لا يهتم بها، وأنا عضو مؤسس لحزب التجمع وغارق حتى أذني في العمل الحزبي بينما مصطفى لم ينضم لأي حزب سياسي، ومع ذلك كنا الأقرب إلى بعضنا، لا أنكر – رغم حدة وحرارة النقاش – أن أيا منا غضب من الآخر أو تباعد عنه ولو لساعة واحدة. عرفت مصطفى نبيل في مطلع الستينيات في منزل أستاذنا محمد عودة، وتوثقت علاقاتنا بعد زواجي من فريدة النقاش عام ١٩٦٤ والتي عرفته قبلي بحكم الجيرة منذ الخمسينيات في «بين السرايات»، وحكت لي عن قصة حبه وزواجه من جارته «منى»، ومنذ ذلك الحين وأسرتانا تخوضان الحياة معا، وتأملت بإعجاب قدرة «مصطفى نبيل» على نسج العلاقات وكسب الأصدقاء، والمعارف، من شتى الاتجاهات والمستويات. بدأ حياته العملية محررا للشؤون العربية في وكالة أنباء الشرق الأوسط ثم في دار الهلال، ليصبح بسرعة واحدا من ألمع المتخصصين والعارفين بشؤون الوطن العربي، ونجح في نسج شبكة من العلاقات مع قادة حركات التحرر الوطني من فلسطين واليمن إلى الجزائر والمغرب، ومع صانعي القرار سواء كانوا في السلطة أو المعارضة، وعن طريقه عرفت ياسر عرفات «أبوعمار» في منتصف الستينيات والتقيته في مبني الإذاعة المصرية القديم في غرفة صغيرة كانت تنطلق منها إذاعة فلسطين.

وكان من حظي أن عشت مع مصطفى تجربتين كاشفتين عن قدرته على العمل الصحفي وما يتمتع به من حيوية ورهافة حس. الأولى في مؤتمر الاشتراكيين العرب بالجزائر، والذي سافرنا بعده، مصطفي نبيل وفيليب جلاب وأنا من مصر وحسين العودات من سوريا إلى المغرب بدعوة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ثم عدنا للجزائر في محاولة للعودة إلى مصر عقب عدوان ١٩٦٧ والهزيمة، ورغم مرارة الهزيمة وقسوتها وطول الانتظار لم تتوقف حاسة مصطفى الصحفية وبحثه الدائم عن الأخبار والتفاصيل وإقامة العلاقات مع المصادر. التجربة الثانية كانت تجربة مريرة، فبعد انقلاب ١٩ مايو ١٩٧١ في السودان تم عودة نميري

مصطفى نبيل

إلى السلطة سافرت ومصطفي نبيل إلى الخرطوم، كنا في مطار القاهرة نستعد للسفر ولمح مصطفى حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت في المطار في طريقه مبعوثا من السادات إلى النميري، بلا تردد جذبني من يدي توجهنا نحو الشافعي واقترح عليه أن يصحبنا في طائرته الخاصة، وقفت صامتا وهو يدلي باقتراحه، ووافق حسين الشافعي على الفور وهكذا نزلنا في مطار الخرطوم مع نائب رئيس الجمهورية وأصبحنا وكأننا جزء من الوفد الرسمي وانتقلنا من المطار إلى القصر الجمهوري في الخرطوم لتصبح كل حقائق الموقف والمحادثات مطروحة أمامنا بلا قيود، لكن الواقعة التي لا أنساها كانت أثناء محاكمة عبد الخالق محجوب قائد الحزب الشيوعي السوداني، كنا قد عرفنا من وزير الداخلية أن هناك قرارا بإعدام كل أعضاء اللجنة المركزية للحزب بصرف النظر عن المحاكمات، وعندما دخل عبد الخالق محجوب إلى قاعة المحاكمة ووقع نظره على مصطفي – وكان يعرفه من قبل – حياه بحرارة وسأله عن لطفي الخولي والأصدقاء في مصر، فوجئت بمصطفى نبيل يصاب باضطراب شديد ويعجز عن كتابة ما يجري في الجلسة ويسقط القلم من يده وطلب مني أن أواصل تسجيل المحاكمة بدلا منه، وأظن أن هذه هي المرة الوحيدة التي غلبت فيه مشاعره الإنسانية وحساسيته البالغة على حاسته الصحفية اليقظة دائما.

ورغم أن مصطفى لم ينضم إلى حزب سياسي علني أو سري فقد تعرض للاعتقال مرتين.. الأولى وهو مازال طالبا في المدرسة الثانوية، كان كعادته نهما للمعرفة ويحاول أن يتابع كل ما يجري حوله في الساحة السياسية وله زملاء وأصدقاء في المدرسة والحي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهكذا ألقي القبض عليه لأنه كان على تماس مع عدد من قيادات الإخوان المسلمين في بين السرايات، وفي عام ١٩٦٥ ألقي القبض عليه مرة أخرى في الحملة ضد الإخوان المسلمين وأودع في السجن الحربي، وكان في ذلك الوقت يعمل معنا في نشرة الاشتراكي بأمانة الدعوة والفكر التي يرأسها كمال رفعت، الذي تدخل هو وأحمد بهاء الدين للإفراج عنه بسرعة، وقبل ذلك لعدم تعرضه للتعذيب.

وفي عمله النقابي استطاع أن يحظى بثقة زملائه الصحفيين وأن يفوز بعضوية المجلس دورتين متتاليتين رغم صعوبة أن يفوز صحفي من غير المنتمين للمؤسسات الصحفية الكبرى «الأهرام – الأخبار – دار التحرير – وكالة أنباء الشرق الأوسط» وكان هو في دار الهلال. وفصل مصطفي وهو عضو في مجلس النقابة من الاتحاد الاشتراكي وطلب فصله مع ١٠١ من الصحفيين من النقابة والعمل ضمن قرارات السادات في فبراير ١٩٧٣.

وخلال هذه الرحلة سافر مصطفى إلى لندن بصحبة زوجته وحب حياته «منى» حيث كانت في بعثة دراسية، ثم إلى الكويت للعمل في مجلة «العربي» تحت رئاسة أستاذه وصديقه أحمد بهاء الدين.

وعندما تولى رئاسة تحرير «الهلال» كشف عن وجه «المثقف» واستطاع أن يعيد لمجلة الهلال مكانتها، وأن يلتقي على صفحاتها بكتاب من كل الاتجاهات والمشارب يجمع بينهم حب الثقافة والقدرة علي الكتابة.

كانت رحلة «مصطفى نبيل» الإنسان والصحفي والكاتب العاشق للوطن مليئة بالدروس التي يمكن أن تفيد الأجيال الجديدة، وبالنسبة لي فرحيله أشعرني باليتم وسأظل أبكيه إلى أن نلتقي.

ثورات العرب وتساؤلات مشروعة

محمد صادق جراد

تساؤلات كثيرة باتت تغذي أذهان المتابعين والمراقبين للمشهد العربي عن هوية هؤلاء الشباب الذين قاموا بالثورات في ربيع العرب الذي لم يورق لحد اللحظة ولم يسفر سوى عن إزاحة رأس النظام في مصر وتونس بانتظار تطبيق المفاهيم الديمقراطية الجديدة عبر آلياتها المطلوبة .

تساؤلات مشروعة للبعض عن هوية هؤلاء الشباب وانتماءاتهم وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية ومن أين جاءوا بهذا الزخم والعزيمة على الاستمرار والصمود ، هل تقف وراءهم قوى خارجية تقوي وتؤكد نظرية المؤامرة التي يتمسك بها الحكام ؟ تساؤلات كثيرة تطرحها الكثير من الدول لاسيما المجاورة لتلك البلدان خوفا من التأثر بطبيعة الأنظمة القادمة والتي سينتجها الربيع العربي .

إلا أن الأمر الواضح للجميع والمتفق عليه هو إن هؤلاء استطاعوا أن يحققوا ما لم تتمكن من تحقيقه القوى الليبرالية أو اليسارية وجميع أحزاب المعارضة الأخرى والتي التحقت في ما بعد بالشباب ليكونوا معا في ساحات الاحتجاجات والثورات بالرغم من اختلاف الرؤى والمرجعيات ولينطلقوا معا من اجل بناء الدولة الحديثة التي تعتمد المفاهيم الديمقراطية التي غابت عن عقلية المواطن العربي لعقود طويلة.

ومن يتابع سير الأحداث في مصر وتونس يكتشف بان هناك مخاوف جديدة بدأت تطفو على السطح من قبل الكثيرين ، وتأتي هذا المخاوف من نية البعض اختطاف هذه الثورات وتوجيهها حسب ما يريد ومحاولة قطف ثمار ما زرعه الشباب ، وإذا ما أردنا أن نكون أكثر وضوحا نقول بان بروز الحركات الإسلامية والأحزاب الدينية المتطرفة كأكثر الحركات تنظيما وخبرة بالعمل السياسي إضافة إلى إنها تمتلك آليات عمل تمكنها من الحصول على تعاطف الناس وأصواتهم باسم الدين لا سيما ونحن نعيش هبوط الوعي الديني لدى الشارع في البلدين الأمر الذي سيجعل وصول هذه الحركات (النهضة في تونس ، والإخوان في مصر) إلى البرلمان والى رأس الهرم في السلطة أمرا محتملا بصورة كبيرة . وخير دليل على هذا الكلام نجاح الإخوان المسلمين في مصر في أول اختبار بعد سقوط مبارك عندما استطاعوا كسب الشارع المصري بأغلبية كبيرة صوب التصويت على التعديلات الدستورية والحيلولة دون إعادة كتابة الدستور من جديد .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حصول هذه الأحزاب الدينية بكل أشكالها المتطرفة والأصولية أو المعتدلة على أغلبية في البرلمان سيمهد الطريق نحو دولة إسلامية بعيدا عن أهداف الثورة التي سعت الى تأسيس دولة مدنية حديثة مبنية على أساس المواطنة والولاء للوطن وليس للدين أو المذهب أو القبيلة ، دولة يكون فيها الشعب مصدر السلطات وله الحق في اختيار الحاكم واستبداله وفق آليات ديمقراطية معروفة وسط تبادل سلمي للسلطة يأتي عن طريق الاحتكام لصناديق الاقتراع الشفافة والتخلص من نظام التوريث وتسلط الحاكم والشروع في بناء علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم في دولة مدنية حديثة تحفظ للمواطن كرامته وتوفر له العيش الرغيد .

ومن هنا تزايد الخوف من صعود تيار ديني متشدد يسير بالبلاد نحو التديّن باتجاه طائفي أو مذهبي متطرف يصادر الرأي الآخر ويعتقد انه المالك الوحيد للحقيقة في ظل تدخلات خارجية ودعم من قبل دول إسلامية معروفة بالتشدد .

إلا أن هذه المخاوف لا تكفي ولا تبيح لأحد استبعاد أو تهميش هذه القوى الإسلامية، فالديمقراطية تعطي للجميع حق المشاركة في العمل السياسي ،لذلك يتوجب على الأحزاب اليسارية والديمقراطية أن تملأ الفراغ السياسي في بلدانها برؤى وقيم إنسانية عالية وان تلعب دورها المطلوب في توعية الجماهير وإقناعها بمضمون برامجها السياسية من خلال التوافق مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني والتأكيد على أهمية اعتماد الآليات الديمقراطية الصحيحة التي يجب إدراجها في عقد اجتماعي يؤكد احترام حق الاختلاف وإقرار مبادئ التنوّع والتعددية التي يجب توثيقها في الدستور الجديد لتكون من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة المدنية الجديدة والتي سعى الشباب لتأسيسها وقدموا التضحيات من اجلها .

المطعم

فريدة النقاش

سعدت أيما سعادة حين أخبرني الفنان المبدع «مجدي عبيد» أن فريق عرض «المطعم» الذي يقدمه مسرح الشباب رفض بعد حوار بين أعضائه أن يغير في توجهات العرض واستراتيجيته بعد ثورة ٢٥ يناير ليواكب الثورة أو ليقول إنه تنبأ بها لأن العرض كان سابقا ببضعة شهور على أحداث الثورة، وتوقف بعدها ثم عاد مرة أخرى كوجبة فنية دسمة، كما كتب الفنان «شادي سرور» مدير مسرح الشباب. وقد أحسن الفريق صنعا لأنه رفض أن ينغمس في حالة نفاق يختلط فيها العاطل بالباطل.

«المطعم » نص مستوحى من نص آخر للمسرحي التركي، «جونكور ديلمان» مطعم القردة الحية» أعده وأخرجه ولعب دورا رئيسيا فيه الفنان «أكرم مصطفى» الذي استطاع أن يضفي أجواء محلية على العرض إضافة إلى اللمسة الأجنبية فيه رغم خلفية الديكور الفرعونية. وتنتمي هذه الخلفية التي تزين المطعم إلى صلب الموضوع الذي جاء من أجله رجل أمريكي «رشدي الشامي» وزوجته الانجليزية «وسام صبحي»، فقد جاء لشراء تمثال نادر لأوزوريس من حسونة باشا صاحب المطعم الذي يتاجر في كل شيء ورنة تليفونه المحمول آية قرآنية «لزوم الشغل» احنا هنا نبيع أي حاجة للي يدفع أكتر ولعب الدور مجدي عبيد ببراعته المعهودة في توليد الكوميديا من العادي.

يفرض الخواجة وزوجته سطوتهما بما يمتلكان من مال، وفي المقابل يجلس شاب وفتاة صالح «أكرم مصطفي» وأماني سامية فوزي حاصرهما الفقر والبطالة واليأس. وهنا أتوقف أمام قدرة المخرج – المعد – الممثل على توسيع مدلول المحاكاة للواقع، وذلك عبر إضفاء طابع عبثي على مسألة حياتية اجتماعية يومية هي البطالة، وهو ما أنقذ العرض من أسر الخطابية والشعارية اللذين كانا يهددانه بحكم موضوعه، وبدلا من ذلك دعانا للتعرف على عالمه بشكل فلسفي لنقف على جانب من الوجود الإنساني «حين يحل اليأس محل الرغبة في اكتشاف المستقبل» لدى شاب هو دارس للتاريخ، ويعرف جيدا دلالة الإله المصري أوزوريس نصير الضعفاء الذي يلوذ بعتبته المظلومون»، ورأس أوزوريس هي موضوع الصفقة، ولا يريد الرجل الأمريكي أن يشتريها من أجل تملك أثر ثمين والتباهي به وإنما لتكسيره إمعانا في إذلال المصريين والاستهزاء بتاريخهم العريق وهو يخاطب صالح المصري قائلا « أنت بدوني لا تأكل ولا تشرب ولا تمشي في الطريق العام»، وتقدم مثل هذه الكلمات في الحوار نموذجا لكيفية تحويل السياسي أي حالة التبعية إلى تفاصيل هي أساس الفن.

ويبرز القتل العمد بكل ما يحمله من دلالات كأداة للأمريكي لكي يعطي لمن يقبل به مليون دولار، ويدخل الشاب «صالح» في الصفقة لكي يرسل بالدولارات لأمه واخواته الأربع وشقيقه الصغير بينما تسعى لإنقاذه تلك المومس الفاضلة التقليدية التي تجلس معظم الوقت على بار المطعم، وقد ارتدت بلوزة مكتوب عليها «ببي» عنوانا لبراءتها من آثام عالم لا يرحم، عالم جرها هي ومئات الفتيات الجامعيات إلى أحضان رجال مختلفين من أجل العيش، ولعبت الفنانة «شمس الشرقاوي» هذا الدور ببراعة وابتكار فهي لا تشعر بأي ندم بل إن أبويها يعرفان كل شيء لكن هناك تواطؤا عاما وهو ما يذكرنا بفيلم «عاطف الطيب» دماء على الإسفلت.

ويقف عازف الكمان «لؤي الصيرفي» بموسيقاه المفعمة بالشجن شاهدا على التدهور الإنساني والأخلاقي الشامل على بؤس الشاب وحبيبته، على توحش الرأسمالية الذي لا حدود له حيث يستمتع الأمريكي بالقتل الفعلي، بينما يحمل القتل هنا دلالات شتى يجسدها إله الموت الفرعوني القابع في مدخل المسرح.

واضافة إلى المقابلة بين عالمين هما القاتل والمقتول اللذان يدهسهما المال ماديا وأخلاقيا لجأ المخرج إلى كسر التوقعات فنحن كمتفرجين نتعاطف مع دارسي التاريخ البائس العاطل ونحلم طيلة الوقت بإنقاذه من يأسه أولا ومن واقعه الحياتي المرير ثانيا، وإذا ما كان ذلك قد حدث فإن العرض كان سيقودنا إلى سكة أخرى تماما هي سكة الوهم المضلل الذي يوهمنا أن حلا ما سوف يأتي من مكان ما لإنقاذ البطل المحبوب وبالتالي يشجع العرض المتفرج على الاستسلام للوضع الراهن مادامت هناك معجزة ما تأتي من آخر المطاف.. ولكن صاحب العرض لم يفعل فكسر التوقعات وكان بذلك جديدا وابتكاريا رغم الروح العدمية الطاغية.

كان المتفرجون – القلائل جدا– في قاعة يوسف إدريس الصغيرة من مسرح السلام كانوا جميعا جزءا من العرض فهم يجلسون في مطعم أي في ساحة متصلة هم جزء منها هو عرض جدير بالمشاهدة وبأن يضع له مسرح الشباب خطة تسويق، كما أنه يمكن أن ينتقل لأماكن كثيرة فعلى عمقه وتعدد دلالاته هو عرض بسيط ومفعم بالعاطفة والأسى.